

أكد خلال مؤتمر يوروموني 2014 أنها تتضمن أدوات قياس واضحة لنسب إنجاز المشاريع المقبلة الصالح: خطة التنمية الجديدة أكثر واقعية

محمود فاروق

أكد وزير المالية انس الصالح على أن الكثير من المختصين أشاروا إلى ضرورة البدء بإصلاح الإدارة المالية للكويت، مضيفاً أن وزارة المالية اتخذت مؤخراً قراراً بالتعاقد والتنسيق مع البنك الدولي لإعداد برامج لإصلاح الإدارة المالية للدولة. وأضاف الصالح في تصريح صحفي على هامش مشاركته في مؤتمر يوروموني 2014 الذي عقد صباح أمس في عملية إصلاح الإدارة المالية للدولة تهدف إلى خلق بيئة تشريعية مالية مرنة بالإضافة إلى وضع موازنة مرنة مبنية على الاقتصاد الكلي لخمس أدوات قياس ترفع مستوى الكويت في كفاءة إدارة الموارد المالية. وقال الصالح إنه لن



انس الصالح مستعرضاً خطوات الإصلاح الإدارية المالية

(هاني عبدالله)

يكون هناك انعكاس مباشر على الميزانية القادمة ولكن ستكون هناك أدوات قياس واضحة لخطة عمل الحكومة، موضحاً أن التقارير

الحكومية ستكون مبنية على حجم إنجاز المشاريع وليس حجم المبالغ التي تم صرفها، وبالتالي فإن الميزانية لن تقاس بمبالغ الصرف وإنما

بنسب الإنجاز في الخطط والبرامج والمشاريع التي تعدها الحكومة، وهي كجزء من التزاماتها تجاه المواطن. وفي رده على سؤال حول خطة التنمية، قال إن الخطة التي قدمت لمجلس الإمة مؤخراً تتسم بالواقعية أكثر بكثير مما كانت عليه الخطة الماضية، حيث تمت مراعاة كل ما شاب الخطة السابقة، فضلاً عن مراعاة الجانب الواقعي في التقييم والتنفيذ، مشيراً إلى أن برنامج إصلاح الإدارة المالية سيأتي مرادف لخطة التنمية، كون أن الإنجاز سينعكس مباشرة عليها.

نقطة نوعية

وأضاف الصالح في كلمته التي ألقاها في المؤتمر أن المالية تشير إلى استمرار تحسين أداء القطاعات غير النفطية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات نمواً بنحو 10٪ في عام 2013، الأمر الذي ترتب عليه نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية بنسبة 2٪ في عام 2013.

مصرفيون: الواقع البنكي الحالي مختلف جذرياً عن 2008

منى الدغيمى

قال الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد إن الرؤية الجديدة للتوجه الاستراتيجي للقطاع البنكي في الكويت يختلف حالياً عما كان موجوداً في 2008 وأصبح كل بنك يتميز بصفة معينة، فهناك بنوك تتميز بخدمة العملاء مثال على ذلك بنك الخليج، فيما يتميز البنك الأهلي بثقة العملاء ويتميز البنك الوطني بأفضل التصنيفات الائتمانية في المنطقة، وبنك آخر يتميز بإدارة الحسابات الخاصة. ولفت العقاد في الجلسة الثالثة بعنوان «القطاع المالي الكويتي: حركة جديدة أو توجه جديد»، إلى أن المشروعات المطروحة في خطة التنمية ستحتاج إلى إمكانيات أكبر في التمويل من البنوك المحلية وستلجأ هذه البنوك إلى التعاون مع البنوك العالمية لسد الفراغات وستكون هذه الشركات ناجحة بسبب كبر حجم المشروعات التي ستشارك فيها شركات عالمية. وقال إن ما تتميز به جميع البنوك حالياً من صفة مشتركة هو زيادة الإنتاجية.

من جانبها قالت رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) مها الغنيم، إن شركات الاستثمار والبنوك لا تعرف على وجه التحديد ما هو توجه أو تعريف الاقتصاد الكويتي حالياً، فكل يوم نسمع عن طرح نموذج معين أو شعار معين تسعى الحكومة لأن يكون توجهها جديداً للكويت، ولا توجد قوانين أو ضوابط تلائم هذه الشعارات.

وفيما يتعلق بإمكانية تعاون البنوك وعملاً إذا كانت البنوك الكويتية قادرة على تمويل المشاريع الكويتية وحدها، قالت الغنيم، إن البنوك الكويتية بالطريقة التي تطرح بها الحكومة لمشروعاتها حالياً، تستطيع أن تمولها بمفردها نظراً للنمط الحالي للحكومة الكويتية في طرح المشروعات لذلك لن تكون هناك مشكلة في توفير السيولة اللازمة وتستطيع شركات الاستثمار المحلية تقديم خدماتها بالتعاون مع البنوك في إدارة هذه العمليات التمويلية، إلا أنها تستشهد منافسة مع البنوك العالمية لتمويل هذه المشروعات لأنها مكفولة من الحكومة وهو أمر نادر.

وأشارت الغنيم إلى أن ما يميز الكويت حالياً والقطاع المالي هو الكوادر البشرية، فهناك كنز ثمين من المهارات الوطنية التي تستطيع إدارة الاستثمارات بمستوى راق ينافس المهارات والكوادر العالمية. وبيّنت أننا نرى ذلك بوضوح في طريقة تعامل المصارف والشركات الكويتية مع الأزمة المالية العالمية بحيث خرجت منها الأقل تضراً عن مثيلاتها. من جهته قال الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد أحمد ذو الفقار إن هناك تغيراً في سلوك بعض البنوك الكويتية بعد الأزمة التي لم تكن متحفظة في منح الائتمان وانفتحت بصورة كبيرة على الأسواق الخليجية، مؤكداً أن البنك الأهلي المتحد أعطى إدارة المخاطر قبل الأزمة حق الفيتو لإيقاف أي استثمار تشوبه المخاطر. وأشار إلى أن كل البنوك الكويتية زادت من اهتمامها بإدارة المخاطر بعد الأزمة المالية، بالإضافة للتعليمات الصارمة التي صدرت في هذا الشأن من قبل البنوك المركزية.

«بازل 3» سيوفر قاعدة رأسمالية أقوى للبنوك لمواجهة الصدمات

الهاشل: تشددنا في تمويل العقار السكني لحماية النظام المصرفي

محمود فاروق

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في كلمته التي ألقاها خلال مؤتمر يوروموني الذي عقد أمس في «المركزى» قام خلال العام الماضي بأمرين مهمين يمثّلان في جوهرهما تجسيدا لإبعاد سياسات التحوط الكلي التي تستهدف في الأساس ترسيخ أسس الاستقرار المالي في البلاد. وأوضح أن الموضوع الأول هو ما أصدره المركزي في شهر يونيو من العام الحالي 2014 من تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال بازل 3 بشكلها النهائي للبنوك التقليدية والإسلامية، ولقد سبق أن اعتمد المركزي في ديسمبر من عام 2013 هيكل رأس المال الرقابي لهذا المعيار وتطبيقه وذلك في ضوء ما أسفرت عنه دراسة الأثر الكمي عن نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل 2. وأضاف: تماشياً مع مقررات لجنة بازل تضمنت تعليمات المركزي ما ينطوي عليه هذا المعيار من أدوات تحوط كلي تتمثل في تحديد متطلبات رأسمال إضافية في صورة مصدرات رأس مالية تحوطية ومصدرات أخرى للمتطلبات الاقتصادية وكذلك متطلبات رأسمال إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي، وذلك بهدف توفير قواعد رأسمالية أقوى لهذه البنوك وزيادة قدرتها على مقاومة الصدمات والضغوط المالية. واستكمالا لتطبيق هذه الإصلاحات بوضي المركزي قديماً في وضع المعايير الأخرى لحزمة بازل 3 والمتعلقة في معيار نسبة الرفع المالي ومعايير السيولة بناء على خطة زمنية مدروسة، اتخذ في الاعتبار نتائج دراسات الأثر الكمي لتطبيق هذه المعايير. وأشار إلى أن معيار السيولة التي تشملها حزمة إصلاحات بازل 3 تعحر بدورها من قبيل أدوات التحوط الكلي نظراً لأنها موجهة لتعزيز سيولة البنوك من خلال احتفاظها بأصول سائلة عالية الجودة، وكذلك تدعيم مصادر الأموال المستقرة للبنوك وتخفيف الاعتماد على التمويل قصير الأجل، إضافة



د.محمد الهاشل خلال كلمته بمؤتمر يوروموني

(هاني عبدالله)

بمداخلتهم.

وأضاف الهاشل أن الضوابط والتعليمات الصادرة عن المركزي أكدت على ضرورة وضع حدود موضوعية وواضحة لأنشطة تمويل العقار السكني وأن تكون عملية منح التمويل مستندة إلى دراسة ائتمانية متكاملة لدى ملاءة العميل ومركزه المالي مع التحقق من توافر تدفقات نقدية لديه كفي للوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، مؤكداً على أن الضوابط حددت الحدود القصوى للتمويل الذي يمكن منحه كنسبة من قيمة العقار الذي يتم تمويله، وهو ما يرسخ اعتبارات الحصافة في منح ذلك النوع من التمويل بما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

إلى ذلك، فإن نسبة الرفع المالي تعتبر أيضاً أداة تحوط كلي، اتخذاً في الاعتبار وظيفتها كآلية داعمة ومكملة للإطار الموضوعية وواضحة لأنشطة تمويل العقار السكني وأن تكون عملية منح التمويل مستندة إلى دراسة ائتمانية متكاملة لدى ملاءة العميل ومركزه المالي مع التحقق من توافر تدفقات نقدية لديه كفي للوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، مؤكداً على أن الضوابط حددت الحدود القصوى للتمويل الذي يمكن منحه كنسبة من قيمة العقار الذي يتم تمويله، وهو ما يرسخ اعتبارات الحصافة في منح ذلك النوع من التمويل بما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

مديونية المواطنين في العقار السكني معرضة لمخاطر عدم القدرة على السداد عند ارتفاع الفائدة

تمويل العقار السكني

أما الموضوع الثاني فأشار الهاشل إلى أنه يرتبط بتنظيم أنشطة تمويل العقار السكني، حيث أصدر المركزي في نوفمبر 2013 تعليمات إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية تتضمن ضوابط بشأن التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في المناطق السكنية، وقد جاءت هذه التعليمات في ضوء ما تبين للمركز من تسارع واضح في نمو هذا النوع من التمويل مقرون بارتفاعات ملموسة في أسعار السوق لهذا النوع من العقار، اتخذاً في الاعتبار من الأهمية الخاصة لهذا النوع من التمويل وملاسته وارتباطه بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، علاوة على أهميته لوحدة القطاع المصرفي والمالي المحلي، وأشاره على المحافظ التمويلية لدى الجهات المانحة له. وبين الهاشل أنه تم إصدار تلك التعليمات لتكتمل مجموعة الضوابط القائمة والمعمول بها بشأن القروض الاستهلاكية والمنظمة متكاملة لإطار متطلبات السياسة التحويلية الكلية، مضيفاً أن اهتمام المركزي بوضع الضوابط المنظمة لأنشطة تمويل العقار السكني ينبع من منطلق الوعي بمدى أهمية وتأثير تلك الأنشطة على سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي.

وأستشهد الهاشل إلى ما ذكره جون كينغ نائب محافظ بنك إنجلترا للاستقرار المالي في كلمته في شهر يوليو 2014 أمام مؤتمر الأعمال الدولي في ليفربول من «أنه لا يمكن للبنك إنجلترا فعله هو معالجة الاختلال بين العرض والطلب للمنازل في المملكة المتحدة حيث لا يستطيع البنك أن يبني منزلًا واحدًا وأن ما يجب التركيز عليه كسلطة رقابية هو المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي، مشيراً إلى أن الخطر الأساسي هو استمرار أسعار المنازل في الارتفاع بقوة بما قد يؤدي إلى تزايد المديونيات وتركزاتها وهي المخاطر التي تعرض لها المزيد من المواطنين بسبب إقدامهم على تحمل ديون كبيرة مقارنة

بركات: تطورات جادة لسد أوجه النقص والفراغ التشريعي في الكويت

منى الدغيمى

قال الشريك ومدير مكتب الرويج وشركاه أحمد بركات إن أهم تطور تشريعي تشهده الكويت في الفترة الأخيرة كان مشروع قانون الشركة بين القطاعين الخاص العام 116 - 2014، حيث إنه حدث الكثير من التطورات النوعية في تصورها فيما يتعلق بأسلوب الحماية والضمان وتنظيم علاقة الشركة بين الأطراف، ونعتقد أن الكويت ستشهد خلال الفترة المقبلة تطورات جادة لسد الكثير من أوجه النقص والفراغ التشريعي ولكن العبرة بالتفاصيل والحيلولة دون تأخر صدور اللائحة التنفيذية التي يتأخر إصدارها من فترات تمتد من 6 أشهر إلى سنة وخلال هذه الفترة لا يمكن وضع القانون موضع التنفيذ إلا بعد صدور اللائحة التنفيذية.

وأضاف بركات خلال الجلسة الثانية التي تمحورت حول موضوع أحدث التطورات التشريعية والقانونية على الساحة الاقتصادية، أن اللائحة التنفيذية لقانون الشركة لم تصدر حتى الآن وكذلك اللائحة التنفيذية المتعلقة بقانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لم تصدر حتى الآن وغيرها من اللوائح القوانين مازالت معلقة، وعزا أسباب تأخر اللائحة التنفيذية إلى أنها خلفاً للقانون الذي يهتم بالهيكل التشريعي فإنها تتعلق بالتفاصيل وكيفية تطبيق القانون وتحتاج الكثير من المهنية والحرفية ودقة ومراعاة عدم التعارض مع القوانين الأخرى وغير ذلك من الاعتبارات، ولكن بركات قال إن من الضروري إحداث توازن بين إصدار القانون وإصدار لائحته التنفيذية ولو من خلال الاستعانة بمكاتب استشارية وخبرات فنية خارجية خارج نطاق العمل الحكومي، وذلك ببساطة لأن تأخير إصدار اللائحة سيجعل من القانون حبراً على ورق.

إعلان

تعديل الكيان القانوني لشركة غزوة العقارية من شركة مساهمة كويتية (مقتلة) إلى شركة الشخص الواحد

وافقت الجمعية العمومية لمساهمي شركة غزوة العقارية - شركة مساهمة كويتية (مقتلة) في اجتماعها غير العادي يوم الأربعاء الموافق 2014/4/9 على توصية مجلس الإدارة بتحويل الكيان القانوني للشركة من «شركة مساهمة كويتية مقتلة» إلى «شركة الشخص الواحد» (وذلك بعد موافقة الجهات المختصة) وهذا لتعلم.

رئيس مجلس الإدارة



شركة عمار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية (مقتلة)

دعوه

لحضور الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة عمار للتمويل والإجارة - ش.م.ك (مقتلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية وغير العادية المزمع عقدهما على التوالي في تمام الساعة الحادية عشر والرابع من صباح يوم الثلاثاء الموافق 30 / 09 / 2014 في قاعة الاجتماعات - ب - بمبنى وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال .

جدول أعمال الجمعية العامة العادية (الثانية)

١- انتخاب عضو مجلس الإدارة المكمل.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية (الثانية)

١- تعديل نص المادة (١٤) من عقد التأسيس للشركة لتصبح على النحو الآتي -

(النص قبل التعديل)

يتولى إدارة عنها الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٥) أعضاء تعين منهم الجهة التي يجوز لها إنتداب ممثلين في مجلس الإدارة بنسبة ما تملكه من أسهم في الشركة وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الباقين بالتصويت السري .

(النص بعد التعديل)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٦) أعضاء تعين منهم الجهة التي يجوز لها إنتداب ممثلين في مجلس الإدارة بنسبة ما تملكه من أسهم في الشركة وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الباقين بالتصويت السري .

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - شارع الخليج العربي إدارة حفظ الأوراق المالية - الدور الخامس، هاتف / ٢٢٤٦٤٥٨٥ ، فاكس / ٢٢٤٦٤٥٧٧ وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة الكويتية للمقاصة .

والله الوفيق ...
مجلس الإدارة

موقع متميز للإيجار مجمع بالكامل بالضجيج سرداب وأرضي ميزانين مساحة القسيمة 5000 م² ت: 22452547/8/6 داخلي 241 و 242 و 244